

هجمات فردية جريئة

سجيناً فلسطينياً من المعتقلين الإداريين في كتسيعوت (انصار - ٣)، بتاريخ ١٩٨٩/٣/٦، أي في ذكرى الاسراء والمعراج. وقد تم اطلاق ٢٤ سجيناً آخر من معتقل الظاهرية، في ١٢ الشهر. وقد سبق هاتين البادرتين قيام رئيس الاركان، اللواء دان شومرون، بالتأكيد ان سياسة ضرب المتظاهرين ينبغي ان تطبق في اثناء مطاردتهم واعتقالهم وليس بعد ذلك كعقاب؛ وبالتالي، فان استخدام العنف، لاحقاً، غير شرعي (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٣/٤/١٩٨٩).

غير ان تلك الخطوات والتطمينات لم تنعكس على الميدان بتراجع حدة وضراوة أساليب القمع الاسرائيلية؛ اذ لجأت قوات الاحتلال، في مناسبات عدة، مثلاً، الى دهم المستشفيات والعيادات الطبية والى ضرب العاملين والمصابين واستجوابهم، او اعتقالهم، كما حصل في عيادة وكالة غوث اللاجئين (اونروا) في غزة، ومستشفى الاتحاد في نابلس، ومستشفى قلقيلية، في ١٠ و١١ و١٢ آذار (مارس) على التوالي (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩/٣/١٩٨٩). ويرزت، في الوقت ذاته، أسلحة ومعدات اسرائيلية جديدة للاستخدام ضد المتظاهرين، هي جهاز آلي للقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، وراجمة حجارة، وجهاز رش مياه ملونة صابغة (سعة ١٢٠ ليتراً) على شكل برميل يحوي السائل والهواء المضغوط؛ وهي جميعاً مصممة للعمل من على متن الطائرات المروحية (الحياة، ١٠/٣/١٩٨٩).

هذا، وكان لا بد للقمع الاسرائيلي المستمر والانتفاضة العنيفة ان تؤديا الى المزيد من الاصابات في صفوف الفلسطينيين، حيث سقط ١٧ شهيداً جديداً بين ١٦ شباط (فبراير) و١٥ آذار (مارس)، ليصبح مجموع الشهداء بالرصاص، منذ بدء الانتفاضة، ٣٦١ على الاقل، او ٤٦٣ لمختلف الاسباب (ميدل ايست انترناشونال،

عادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى البحث عن وسائل لتضمن زيادة سيطرتها على الميدان في الارض المحتلة ولتضيق حد المقاومة وعنف المواجهة هناك، في الفترة من ١٦ شباط (فبراير) الى ١٥ آذار (مارس). وقد تجسّد ذلك في تعديل نمط تواجد القوات الاسرائيلية وتغيير نوعيتها، في تشديد القمع في بعض المجالات. وصادف تطوّر طبيعة الصراع في الداخل تحولاً في الصدام خارج الارض المحتلة، فيما سعت تنظيمات فدائية فلسطينية عدّة الى تصعيد عملها انطلاقاً من جنوب لبنان، مثيرة ردود فعل عدة، محلية ودولية.

البحث عن مخرج

ظهرت مؤشرات عدة الى رغبة الجيش الاسرائيلي في تخفيف درجة ارتباطه الميداني بالارض المحتلة، سواء اكان ذلك تخفيضاً لمستوى العنف لاسباب دعائية ام تقليصاً للضرر المادي والمعنوي والبشري الذي توقعه الانتفاضة بين صفوفه. فقد أوضح قائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، في ١٩٨٩/٣/٢، انه ربما سيلجأ الى اطلاق سراح بعض السجناء وابعاد وحدات الجيش من المخيمات والمدارس في قطاع غزة، من اجل تجنّب المواجهات وتقليل التوتر (السفير، بيروت، ١٩٨٩/٣/٣). وبالفعل، تمّ استبدال بعض الوحدات في اليوم التالي، حيث حلّ مكانها عدد من أفراد قوة حرس الحدود، والمعروف ان هذه القوة تبلغ ٥٥٠٠ رجل من الجنود الدائمين مع عدد ضئيل من المجنّدين المتطوعين، وبين افرادها نسبة ملحوظة من الدرّوز والبدو العرب (ميد ايست انترناشونال، ١٧/٣/١٩٨٩؛ والحياة، لندن، ١٠/٣/١٩٨٩). وتميّزت قوات حرس الحدود، ماضياً، بشدة ووحشية سلوكها العام.

في محاولة اضافية لتهدئة الاوضاع، قامت سلطات الاحتلال باطلاق سراح حوالي ١٣٠